

UNIVERSITY LIBRARIES

عمادة شؤون المكتبات

المملكة العربية السعودية



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

NO. الرقم :

١٦٥
السكر
٦٤٧٢

٢١٦٤

ف . ش

الفوائد الشنشورية في شرح المنظومة الرحبية ،

للشنشوري، عبد الله بن محمد - ٩٩٩ هـ . كتب في

القرن الثاني عشر الهجري تقديرًا .

٢٠ ق

٢١ س

٢٢ × ٥٥ ر ١٥ سم

نسخة جيدة ، ناقصة الآخر ، خطها نسخ حسن ، طبع .

٤٢

٦٤٧٢

الأعلام ٢٧٣:٤ بروكلمان ٤١٨:٢ / الذيل ٤٤٢:٢

١- الفرائض ، الفقه الاسلامي وأصوله أ- المؤلف

ب - تاريخ النسخ ج - شرح بغية الباحث .

١٤-٨-٢-١٧

١-١٢١-

المجلس الثالث عشر قال له تبارك وقتك ان الله شتى من المؤمنين انفسهم

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

الرقم: ٦٤٧٤ - ف ١٠٨٣١٠ - المخطوطة الرعية
 السنوات: الفوائد المشهورة في شرح المخطوطة الرعية
 المؤلف: المشهور عن عبد الله بن محمد ٥٩٩٩
 تاريخ النسخ: القرن الثاني عشر الهجري تقريبا
 اسم النسخ: -----
 عدد الأوراق: ٢٠٠
 ملاحظات: آخر طائفة

من الميراث نذر وممكن: زكاة ومهرهون وبيع لمفلس: وجان قراض ثم قرض كتابته: ورد بعينه

عشكرزق

بسم الله الرحمن الرحيم

ساكنة علمي عن ذوي الجمل طافقي ولا انترا المر الغيبس علي الهم
فان يسر الله الكريم بفضله وعاشرت ارباب العلول ذوي الهم
نشرت علوم واستفدت ودارهم والافرد ووالي ومكتتم
ومن منح الجبال علما اما بعد ومن منع المستوجبين فقد ظلم

الويل كل الويل لمن نزل عياله
في خير وقدم على الله في شر

ولا تركوا الي الذين ظلموا فتمسكم النار
فسموها الواثق وكان سلطان من
المبا سبه ففشتي عليه فلما افاف
قال هذا حال من ركن غا بال من ظلم
بالفعل

اي من تنال العلم الابستة
سانيك عنها معربا ببيان
ذكا وحرص ولجته ياد وبلغته
نصيحة استاذ وطول زمان

الجز ما حكى من صفاته فانه وكان جنوا عند
والا نشا ما حكى من صفاته فانه وكان جنوا عند

ولا يتركوا العلم ابستة
ولا يتركوا العلم ابستة
ولا يتركوا العلم ابستة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين. واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك
له الملك الحق المبين. واشهد ان سيدنا محمد عبده ورسوله
خاتم النبيين والمرسلين. صلى الله وسلم عليه وعلى اله وصحبه
اجمعين. صلاة وسلاما دايما الى يوم الدين **وبعد**
فيقول الفقير لرحمة ربه القريب المحيى. عبد الله التشنوري
الشافعي الفرضي الخطيب. قد سألني ولدي عبد الوهاب وفي
الله تعالى للصواب. ان اشرح المنظومة الرجبية. اسكن الله
تعالى مولفها الغرف العلية. فاجبت له ذلك. سالك من الاختصاص
احسن المسالك. وعلمت عمل الطبيب المحيى. وقربت فيه
العبارات اي تقريب. وتعرضت فيه للخلاف بين الامة. وتبينت
فيه ما اجتمعت عليه الامة **وسميت** هذه الفوايد التشنورية
في شرح المنظومة الرجبية. وانا اسأله المان بفضله. ان ينفع
بها نفع باصله. وان يعصمني وقاريه من الشيطان الرجيم.

فانزفوف رحيم • جواد كريم • وهذا وان الشروع في المقصود
يعود الملك المعبود • قال المؤلف رحمه الله تعالى
بسم الله الرحمن الرحيم اي افتتح واولي مند ولف **اولا**
نستفتح اي نفتح اي نبدي **المقالا** بالف الاطلاق اي القول
وهو اللفظ الموضوع لمعني خلافا لما اطلقت على الماهل ايضا كما
نقله الجلال السيوطي عن ابي حيان رحمه الله تعالى ويطلق على الراي
والاعتقاد مجازا والقول والمقال والمقالة مصدر لقول **اولا**
قال قول تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت الفاء • ويقال لما
فشي من القول قالة وقالا وقيلا • ويقال قولتي ما لم اقل وقولتي
نسبته الي • ورجل مقول ومقوال وقول كثير القول • وقوله
بذكر حمد ربنا اي مالكا وسيدا ومصلحا ومرينا ومعبودنا
كما قاله الشيخ عز الدين رحمه الله تعالى عما يقول الجاحدون علوا كبيرا
ثم حقوق ما وعد به من ذكر الحمد بقوله **الحمد** اي الوصف بالجميل ثابت
لله وكل من صفاته تعالى جميل فهو وصف الله تعالى بجميع صفاته
علي ما انعم اي على انعامه والفة للاطلاق ولم يتعذر ذلك بالمنعم به قال
الشيخ سعد الدين التفتازاني رحمه الله تعالى ايها المقصور العباد
عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشي دون شي **حمدنا** منصوب
على انه مفعول مطلق وهو موكد ويجوز ان يكون مبنيا للنوع ايضا
لوصفه بقوله **به يحلوا عن القلب العمي** اي حمدنا يذهب الله به عن القلب
عماه • والقلب معلوم • والعمي مقصور يكتب بالياء وهو فقد البصر
واطلاقة على العمى القليسة وهو الجهل اطلاق مجازي • والعمي الضار



قوله ايها ما لقصور العبارة اي لاجل
ان يوقع في ذهن السامع انه قاص
عن الاتيان بها لاجل المباهلة والا
فهو يقدر اجمالاً ان يقول الحمد لله على
جميع الاحوال واما تفصيلاً فلا يقدر

هو عي القلب. وسمي الجاهل بالعمى لان الجاهل لكونه محتجرا يشبه الاعمى
واما عي البصر فليس يضار في الدين قال الله تعالى فانها لا تعي
الابصار ولكن تعي القلوب التي في الصدور وقال قتادة
رحم الله البصر الظاهر بلغة ومنفعة وبصر القلب هو البصر النافع
انتهى. ولما احمد الله تعالى صلى على نبيه صلى الله عليه وسلم لقوله
تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما. ولقوله صلى
عليه وسلم من صلى علي في كتاب لم ترل الملائكة تستغفر له ما دام
اسمي في ذلك الكتاب فقال **ثم الصلاة بعد** اي بعد ما تقدم
وهو هنا مبني على الضم كانه مقرر عند الحاجة. والصلاة لغة
الدعاء. والصلاة المطلوبة من الله تعالى رحمة. وقيل مغفرته
وقيل كرامته. وقيل ثناء عند الملائكة ذكر هذه الوجة الشيخ
شهاب الدين ابن الهائم رحمه الله تعالى وقرضا بالسلم خروجا من
كراهة افراد احدها عن الآخر فقال **والسلام** اي التحية **علي نبي دينه**
الاسلام وهو نبينا صلى الله عليه وسلم. قال الله سبحانه وتعالى
ملة ابيكم ابراهيم هو سماكم المسلمين. والنبي انسان اوجي اليه
بشرى وان لم يؤمر بتبليغه فان امر بذلك فرسول ايضا فان النبي
اعم من الرسول. وقيل هما بمعنى واحد وهو معنى الرسول.
والنبي بالهمز من النبأ اي الخبر لانه مخبر عن الله تعالى. وبلاهمز وهو
الاكثر من النبوة وهي الرفعة لان النبي مرفوع الرتبة. والدين
ما شرعه الله من الاحكام والاسلام هو الخضوع والانقياد لا لله
الله تعالى ولا يتحقق الا بقبول الامر والنهي والايان هو التصديق

عليه

بما جاء من عند الله والافرار به. وهما وان اختلفا مفهوما
فما صدقهما واحد. فلا يصح في الشرع ان يحكم على احد بان مؤمن
وليس بمسلم وبالعكس ولا يعني بوحدهما سوي هذا وقوله **بالحل**
بدل من نبي فيكون مجرورا ويجوز رفعه على انه خير مبتدأ محذوف
وهو اسم من اسماء نبينا صلى الله عليه وسلم. وهي كاتفل ابن الهائم
عن ابي بكر بن العربي والنووي رحمهم الله تعالى لف اسم
واختار هذا الاسم لوجوه. منها ان الله تعالى ذكره في القرآن
الغظم في سياق الامتداح. ومنها انه اشهر واكثر استعمالا
في السنة الصحابة والتابعين فمن بعدهم وقوله **خاتمة**
رسول ربه اي وانبيائه قال تعالى ولكن رسول الله وخاتم
النبيين **والصلاة** واللام على **الله** وهم مومنون ابني هاشم وبني
المطلب. وقيل جميع الامة. وقيل عترته الذين ينتسبون اليه
وهم اولاد فاطمة وسلم. وقيل اقاربه من قريش. وقيل غير ذلك
من بعده اي تبعاله **وصحبه** من بعده ايضا وهو اسم جمع لصا
بمعني الصحابي وهو من اجتمع مومنا به ولو ساعة ومات على
ذلك. وقيل من طالت صحبته له وكثرت محبة له والاف
عنه. وقيل غير ذلك. **ولما احمد الله تعالى** صلى على نبيه صلى
الله عليه وسلم قال **ونسألكم الله لنا الاعانة فيما نواخينا**
اي تخبرنا وقصدنا. يقال فلان يتواخى الحق ويتاخاه اي
يقصده ويتحراه. ويقال تآخيت الشيء تخريته والتحريك
طلب الاحراء. وكثيرا ما يستعمله الفقهاء بمعنى الاجتهاد والاف

الثلاثة متقاربة. **قال** الشيخ زكريا رحمه الله تعالى
 الاجتهاد والتحري والتأخي بذل المجهود في طلب المقصود
 انتهى. ويقال اجتهاد في حل الصلحة ولا يقال اجتهاد في حمل
 نواة. وذكر ابو عبيدة ان التأخي لا يكون الا في
 الخير ولعل هذا هو السبب في تخصيص التأظم بالتأخي بالذكر
 دون التحري وقوله **من الابناء** اي اظهروا والكشف عن
مذهب مفضل يصلح للمصدر والمكان والزمان بمعنى الذها
 وهو المرور او محله او زمنه. واصطلاحاً ما نرجح عند
 المجتهد في مسألة متابع الاجتهاد فصار له معتقداً ومذهباً
 وهو المراد هنا وقوله **الامام** اي الذي يقتدي به. وقيل
 غيره لك وابدل من الامام قوله **زيد** بن ثابت بن الضحاك
 الصحابي الانصاري الخزرجي من بني النجار يكنى ابا سعيد
 وقيل ابا عبد الرحمن وقيل ابا خارجة قدم النبي صلى الله عليه
 وسلم المدينة وهو ابن خمس عشرة سنة. ونوفي بالمدينة
 سنة خمس واربعين قال الترمذي وقيل غيره ذلك.
 ومناقشة شهيرة وفضائل كثيرة. **روى** ابن عمر رضي
 تعالى عنهما **قال** يوم موت زيد اليوم مات عالم المدينة
 وخطب عمر رضي الله عنه بالجابية فقال **من يسأل عن**
 الفرائض فليأت زيد بن ثابت رضي الله عنه. **وقال** مسروق
 دخلت المدينة فوجدت بها من الراشدين في العلم زيد بن ثابت
 رضي الله عنه **وقال** الشعبي علم زيد بن ثابت بحصليتين

بالقرآن

بالقرآن والفرائض رضي الله تعالى عنه **قال** عدة قد اجتمع في
 اسم زيد رضي الله تعالى عنه مناسبات تتعلق بالفرائض اجتمع في
 اسم غيره افراد او جمعا وعدة او طرعا وضربا. فاما الافراد فالزنا
 بسبعة وهي عدد اصول المسائل. وعدد من يرث بالفرض وحده
 وعدد الوارثات من النساء باختصار. واليا بعشرة وهي عدد
 الوارثين باختصار وعدد الوارثات بالبسط. والدال باربعة
 وهي عدد اسباب الارث والاصول التي لا تقول. واما الجمع فالزنا
 مع اليا بسبعة عشر وهي عدد الوارثين والوارثات باختصار
 والزنا مع الدال احدي عشر وهي عدد الوارثات على طريق
 البسط بزيادة مولاة المولاة. واليا مع الدال اربعة عشر وهي
 عدد الوارثين بالبسط خلا المولى لانه قد يكون انثى. والزنا
 مع اليا والدال احد وعشرون وهي عدد جميع من يرث بالفرض
 من حيث اختلاف احوالهم كاسيائي. لان اصحاب النصف خمسة
 والربع اثنان. والثلث واحد. والثلثين اربعة. والثلث
 اثنان. والسدس سبعة. وقد ضبط ذلك بعضهم في ضربين
 ضبط ذوي الفروض من هذا الرجز. خذ مرتبا وقل هباً ذباً
 واما العدد فعدة حروف اسم ثلاثة وهي عدد شروط الارث
 وعدد الاصول التي تقول. واما الطوع فاذا طرحت الدال
 من اليا بقي ستة وهي عدد الفروض القرآنية وعدد الموانع.
 واذا طرحت الدال من الزنا بقي ثلاثة وهي عدد الحروف ايضا
 وتقدم ما فيها. واذا طرحت الزنا من اليا بقي ثلاثة ايضا

وعلمه الناس فانه نصف العلم وهو بيني وهو اول علم ينزئ
من امتي ورواه البيهقي في سننه وقال تفرد به حفص بن عمر
وليس بالقوي. **قلت** ان علم الفرائض من يشتغل به قليل
لتوقفه على علم الحساب وتشعب مسائله وارتباط بعضها ببعض
كافي مسائل الجد وغيره كاعرضه للنسيان فلاجل هذا احتج
الله عليه وسلم على تعلمه وتعليمه. **واما** قوله فانه نصف العلم فاختلف
في معناه على وجه اقرها ان للانسان حالتين حالة حياة وحالة
موت وفي الفرائض معظم الاحكام المتعلقة بالموت. **وقيل**
غير ذلك مما اضربنا عنه خوف الاطالة. **وقد ورد** في علم الفرائض
ايضا من الاحاديث والآثار مما يدل على فضله وشرقه اشيا
كثيرة فراجعها في المطولات **وعلماء** **ان زيدا** الامام المذكور
خص من بين الصحابة رضي الله عنهم **لا محالة** قال ابن الاثير رحمه
الله في النهاية اي لاجلة ويجوز ان يكون من الحول والقوة والحرمة
وهي مفصلة منها. **واكثر** ما استعمل بمعنى اليقين او الحقيقة
او بمعنى لا بد والميم زائدة انتهى فيكون المعنى وان زيدا خص
حقيقة او يقينا او لا بد **بما جاء** اي اعطاه والجوقة العطية
والجبا العطاء **خاتم الرسالة** والنبوة سيدنا محمد صلى الله عليه
وسلم **من قوله** صلى الله عليه وسلم **في فضله** اي فضل زيدا بن ثابت
المذكور **منها** على فضله وشرقه **افضل زيدا** ذكر ابن الصلا
ان الترمذي والنسائي وابن ماجة روى باسناد جيد قال
وهو حديث حسن انتهى. **وروي** الترمذي في جامعه باسناد

صحيح عن انس رضي الله عنه بلفظ اعلم امتي بالفرائض زيد بن ثابت
واما قال ذلك صلى الله عليه وسلم **قال** ابن الهيثم نقلنا عن
الماوردي رحمه الله تعالى للعلماء في ذلك خمسة اوجه وعد
الي ان قال الخامس انه قال ذلك لانه كان اصحهم حسابا واسرعهم
جوابا. **ثم قال** قال الماوردي ولاجل هذه المعاني لم ياخذ الشافعي
رضي الله عنه الا بقوله رضي الله عنه انتهى وقوله **وانما هي** **بها**
اي بهذه الشهادة من سيد البشر وخاتم الرسل صلى الله عليه وسلم
اي حسبك بها لانها غاية تنال عن ان تطلب غيرها في تكفيك
مكان زيد بن ثابت **اولي** من غير **باتباع** **التابعي** وتقليد
المقلد لامر من اقواها هذه الاحاديث والشافعي انه ما تكلم
احد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في الفرائض الا وقد وجد له
قول في بعض المسائل قد فهم الناس بالاتفاق الا زيدا فان لم
يقول فلا يجوز بالاتفاق وذلك يقتضي الترجيح كما قال
القفار رحمه الله تعالى **اسيما** قال ابن الهيثم رحمه الله من ادوات
الاستدلال عند بعضهم. **والصحيح** انها ليست منها بل هي مضادة
للاستدلال فان الذي بعده اداخل فيما اداخل فيه ما قبلها وشهد
له بان الحق بذلك من غير **وقد عناه** اي نحي مذهب الامام
زيد بن ثابت المذكور الامام ابو عبد الله محمد بن ادريس بن العباس
ابن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد بن زيد بن هاشم
ابن المطلب بن عبد مناف بن قصي **الشافعي** القرشي المطلبي الحجازي
المكي رضي الله عنه يلتقي مع النبي صلى الله عليه وسلم في عبد مناف.

ومناقبة شهيرة وفضايا كثيرة. وقد صنف الأئمة رضي الله
 عنهم في مناقبه قديما وحديثا. ولد رضي الله عنه سنة خمس
 سنه لا بد لكل طالب علم ان يتصوره. وما يه. والذي عليه الجمهور انه ولد بغزة وقيل بعسقلان
 اولاجده اوبرسه ليكون علي بصيره. وقيل باليمن. وقيل بجيف مني ثم حمل الي مكة وهو ابن سنتين
 في طلبه وان يعرف موضوعه ليظهر عن. وتوفي بمصر ليلة الجمعة بعد الغروب اخبر يوم من رجب سنة اربع
 ساير العلوم عنده وفايدته لخير من. وما يتن وهو ابن اربع وخمسين سنة ودفن بالقرافة بعد
 السبت ويزداد جوده في طلبه اذا كان عصر الجمعة وعليه قيم من الجلالة والاحترام ما هو لا يقدر مقام ذلك
 منها وما يستمد منه ليتمكن من اثبات الامام قدس الله روحه ورضي عنه. ومعنى كون الشافعي حجة
 مطلوبه عند روم التحقيق وقد اقتصر نخب مذهب زيد رضي الله عنه فقصده او مال اليه موافقة له
 السارح في هذه المقامه علي ذكره في الاجتهاد لما سبق حتى تردد حيث تردد. وليس المراد انه قلده
 وموضوعه وادقا بدته فهي لا قبله لان المجتهدين لا يقلد مجتهدا **فهاك** اي تخذ فيه اي في مذهب زيد
 علي تعيين السهام لذويها بالبيان علي رضي الله عنه **القول على الجار** اي اختصار والمختصر ما في اللفظ
 وجه صحيح واستداده من الكتاب وكثر معناه **منها عن وصمة** واحدا الوصم والوصم اسم
 والسنة والاجماع والقياس وما بينه جسد جمع يعني العيب **الافاز** جمع افاز وهو الكلام المعني يقال
 افعال الحقوق الي ذويها اه بولاه الغز في كلامه عني وشبه فيه واليربوع في حجره مال يمينيا
 وشمالا في حضرة. ومعني البيت فخذ القول في علم الفرائض
 علي مذهب الامام زيد بن ثابت رضي الله عنه قوله مختصرا واحدا
 منها عن عيب الخفاء **مقدمة علم الفرائض** هو فقه
 الموارث وعلم الحساب الموصل لمعرفة ما يخص كل ذي حق من التركة
 وموضوعه التركات لا العدد خلافا لمن زعم ذلك. واعلم انه
 يتعلق بتركة الميت خمسة حقوق مرتبة. اولها الحق المتعلق

في مناقبه شهيرة وفضايا كثيرة
 ولد رضي الله عنه سنة خمس
 اولاجده اوبرسه ليكون علي بصيره
 في طلبه وان يعرف موضوعه ليظهر عن
 ساير العلوم عنده وفايدته لخير من
 وما يتن وهو ابن اربع وخمسين سنة
 عصر الجمعة وعليه قيم من الجلالة
 منها وما يستمد منه ليتمكن من اثبات
 مطلوبه عند روم التحقيق وقد اقتصر
 السارح في هذه المقامه علي ذكره في
 وموضوعه وادقا بدته فهي لا قبله
 علي تعيين السهام لذويها بالبيان
 وجه صحيح واستداده من الكتاب
 والسنة والاجماع والقياس وما بينه
 افعال الحقوق الي ذويها اه بولاه
 وشمالا في حضرة ومعني البيت فخذ
 علي مذهب الامام زيد بن ثابت رضي
 منها عن عيب الخفاء مقدمة علم
 الموارث وعلم الحساب الموصل لمعرفة
 وموضوعه التركات لا العدد خلافا
 يتعلق بتركة الميت خمسة حقوق

يعين التركة كالزكاة والحماية والرهن فيقد من علي مون التجهيز
 والثاني مون التجهيز بالمعروف فان كان الميت فاقد لما يجهن
 فتجهيز علي من عليه نفقته في حال الحياة فان تعذر ففي بيت المال
 فان تعذر علي اغنيا المسلمين. وهذا في غير الزوجة. اما الزوجة
 التي تجب نفقتها فموتة تجهيزها علي الزوج الموسر ولو كانت
 غنية. والثالث الديون المرسله في الزمة فهي مخرقة عن مون
 التجهيز. والرابع الوصية بالثلث فادونه لا جني فان كانت
 بخلاف ذلك ففيها تفصيل مذكور في كتب الفقه كبقية الحقوق
 السابقة. والخامس الارث وهو المقصود بالذات في هذا الكتاب
 ولما كان وجهي ثلاثة مورث ووارث وحق موروث وله
 شروط يعلم اكثرها من ميراث الغني والهدي وستاتي اخر الكتاب
 وله اسباب وموانع ذكرها بقوله **باب اسباب الميراث**
 اي وموانعه. والباب لغة المدخل الي الشيء واصطلاح اسم الجملة
 مختصة من العلم تحت فصول ومسائل غالبا والاسباب جمع سبب
 وهو لغة ما يتوصل به الي غير. واصطلاحا ما يلزم من وجوده
 الوجود ومن عدمه العدم لذاته. والميراث يطلق بمعنى الارث
 وهو المقصود بالترجمة وهو لغة البقا وانتقال الشيء من قوم الي
 قوم اخرين. وهو مصدر ورث الشيء ورثة وميراثا وارثا
 واصلة الواو قلبت همزة. ويطلق بمعنى المورث والارث
 وهو لغة الاصل والبقية. ومنه خبر مسلم انبتوا علي مشاعرهم
 فانكم علي ارث ابيكم ابراهيم اي اصله وبقية منه. وشرعا

قوله وقد ذكرت ما في هذا المصباح في شرح الترتيب
قال فيه فقولنا نحن يتناول المال وغيره كالحقار
والسفينة والقصاص وخروج بقابل التجزي الولا
والولاية اذ ينقلان الى الابد بعد موت الاولي
لعدم قبولها التجزي ولا يرد الحيار والسفينة
والقصاص لانه ليس المراد بقبول التجزي

قبول الاقرار بل ما يمكن ان يقال فيه انه ما ضبطه القاضي افضل الدين الخوجي رحمه الله بان حق قابل
دفعه ولهذا ثلثه ونحو ذلك وهذه الثلاثة للتجزي يثبت لمستحق بعد موت من كان له ذلك لقراية بينهما
لذلك وخروج بقولنا بعد موت من كان له او نحوها وقد ذكرت ما في هذا المصباح في شرح الترتيب
الحقوق الثابتة بالمشا والاثبات غيرا **اسباب ميراث الوري** اي الادميين وان كان الوري
وبقولنا لقراية الوصية اي على قولنا **اسباب ميراث الوري** في الاصل الخلق **ثلاثة** متفق عليها كل من الاسباب الثلاثة
انها تملك بالموت ودخل قولنا او نحوها **يقتدر به** اي صاحبه والمراد للمصنف به **الوراثه**
الزوجية وهو الولا وغيرهما قال شيخنا **يقتدر به** اي الارث **وهي** اي الاسباب الثلاثة **والها نكاح** وهو عقد
مشا بيننا وما يفسر به قبول التجزي ابطله **الارث** اي الارث **وهي** اي الاسباب الثلاثة **والها نكاح** وهو عقد
ابن الرقة والسبيل جبر القدر على القول الزوجية الصحيح وان لم يحصل وطئ ولا خلوة ويورث به
بان احد الورثة اذ لا تنقطع حقه سببا **الكلام** من الجانبين لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك ازواجكم الى اخره
وعلى القول بان لا ينقطع منه شيء بل **ويورث** الزوجان في عدة الطلاق الرجعي باتفاق الامة
يستوفيه الاخر مع انه موروث **الاربعه** ولو كان الطلاق في الصحة لا الزوجية المطلقة باينافي
ويجاب بان ما قبل التجزي يندك التفصيل **مرض الموت** عند اخلافا الامة الثلاثة قالها ترثه عند الحنفية
والسقوط وعدمه لا يخرج عن ذلك **مالم تنقض عدتها** وعند الحنابلة مالم تنزوج **وعند المالكية**
يز كونه الولا غير قابل للتجزي مطلقا **ايضا لو انقضت عدتها وانقضت بازواج** وعند المالكية
وخرج بقولنا غير ما اذا اعتنا به **ايضا لو تزوج المريض مرض الموت امرأة فالعقد باطل ولا ترثه**
وقد رتبنا استحقاق الموت فلا يكفي استعمال **ولو تزوجت المريضة في مرض الموت رجلا لم يرثا** **ثانها ولا**
وارثه بل يستفصل الله كما نقله الزاوي وغيره **وهو بفتح الواو معدود والمراد ولا العتاقه** وهو عصبية سببها
عن الحناجي انتهى شرح الترتيب **نعمه العتق** على رقيق لقوله صلى الله عليه وسلم انما الولا لمن اعتق
متفق عليه من حديث عائشة رضي الله عنها ويورث به المعتق
من حيث كونه معتقا وعصبية المتعصبون بانفسهم على تفصيل
يأتي بعضه ان شاء الله تعالى اخر الكتاب لقوله صلى الله عليه وسلم

المعتق

الولاية كحجة النسب لا يباع ولا يوهب رواه الشافعي رحمه الله
وفد يرث به العتق المعتق كالواشترى في عبد واعتقه ثم الحق
السيد بدار الحرب فاسترق فاشتراه عتيقه فاعتقه فكل منهما
يرث الاخر حيث لا مانع من حيث كونه معتقا لا من حيث كونه
عتقا **وثالثها نسب** اي قرابة وهي الابوة والبنوة والادلا
باحدهما فيرث بها الاقارب وهم الاصول والفروع والمواشي
للآيات الكريمة والاحاديث الصحيحة وما الحق بذلك من اجماع اوقيا
على تفصيل ياتي بعضه ان شاء الله تعالى ويورث به من الجانبين
تارة كالابن مع ابيه والاخ مع اخيه ومن احد الجانبين اخري
كالجدة ام الام مع ابن بنتها واخر القرابة وان كانت اقوي
الاسباب لاجل تقيي النظم وطول الكلام عليها لان اكثر الام
الآية فيها وقوله **ما بعد هن** اي هذه الاسباب **للموارث**
جمع ميراث بمعنى الارث **سبب** اي متفق عليه والافضل سبب
رابع مختلف فيه وهو جهة الاسلام فيرث به بيت المال ان كان
منتظما عندنا على الارح وسوا كان منتظما ام لا على الارح
عند المالكية ولا يرث عند الحنفية والحنابلة **والكلام** فيه
مما يطول فراجع في كتابنا شرح الترتيب **شرعنا**
ان المواشي جمع مانع وهو في اللغة الحاييل واصطلاحا ما يلزم
من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجوده ولا عدم لذاته
عكس الشرط **وموانع الارث** ستة اقتصر المص رحمه الله على
المتفق عليه منها وهو ثلاثة فقال **ومنع الشخص**

اي الذي قام به سبب الارث **من الميراث** اي الارث على **واحدة**
من علل ثلاث احدها **وق** وهو عجز حكيم يقوم بالانسان
بسبب الكفر وهو مانع من الجانبين فلا يرث الرقيق بجميع
انواعه لانه لو ورث لكان لسيده وهو اجنبي من الميت ولا
يرث لانه لا ملك له ولو ملكه سيده لكن البعض يورث عنه
جميع ما ملكه ببعضه الحر على الارح عندنا ولا يرث ولا يورث
كالقن عند المالكية والحنفية ويورث ويرث ويحجب علي
حسب ما فيه من الجرية عند الحنابلة **وثانيها قتل** وهو مانع
للقاتل فقط لا المقتول فقد يرث قاتله **واختلفت**
الايمه في القاتل فعندنا لا يرث من له مدخل في القتل ولو
كان بحق كقتل وامام وقاض وجلاذ بامرهما او احدهما وشا
ومزك ولو كان بغير قصد كضاي ومجنون وطفل ولو قصد به
مصلحة كضرب الاب للتاديب وبطله الجرح للمعالجة والاصل
في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ليس للقاتل من تركه المقتول
شيء **والمعنى فيه** اتمه الاستعجال في بعض الصور وسد الباب
في الباقي **ولا مدخل للمقتل في القتل** وان كان على معين لانه ليس
بملزوم بخلاف القاضي **وعند الحنفية** كل قتل او جيب الكفارة
منع الارث وما افلا الا القتل العمد العدوان فانه لا يوجب
الكفارة عندهم ومع ذلك يمنع الارث **وعند الحنابلة** كل
قتل مضمون بقصاص او بدية او كفارة يمنع الارث وما لا
فلا **وعند المالكية** يرث قاتل الخطا من المال دون الدية

مثاله عند الحنابلة ان يموت شخص عن بن نصف
حرو عن ام وعم حرين لو كان الابن كما مد
لحرية كان للام السدي والباقي وهو
نصف وتلك للابن ولا شيء للعم فيكون
للابن مع نصف حريته نصف ما له
لو كان حرا وهو ربع سدس والام
ربع لان الابن لو كان كاملا لحرية كان
لها سدس ومع رقب الابن كله لها
الثلث ونصف حريته تجزئها عن
نصف ميراثها فيبقى لها ربع والباقي
وهو الثلث للعم نصفها ويخرج من
اربع عشرة قايمة من صدقاتها في سنة
او ثلاثة في اربعة

ولا يرث قاتل العمد العدوان **والباب واسع** وفروع كثيرة
ومحل بسطها كتب الفقه **وثالثها اختلاف دين** بالاسلام والكفر
فلا تقارن بين مسلم وكافر لخير الصحاحين لا يرث المسلم الكافر ولا
الكافر المسلم **اما عدم ارث الكافر المسلم** فبالاجماع **واما عكسه**
فعند الجمهور خلافا للمعاذ ومعاوية ومن وافقهما وودليلهما والحق
عنده ذكرته في شرح الترتيب **وسواء** المسلم الكافر قبل قسمة التركة
ام لا **وسواء** القرابة او النكاح او الولاء خلافا للامام احمد
رحمه الله تعالى في المساليتين حيث قال ان اسلم الكافر قبل قسمة التركة
ورث ترغيبا له في الاسلام وقال المسلم يرث من عتيقه الكافر
فايضا استثنى بعضهم من عدم تورث المسلم من الكافر
مالومات كافر عن زوجة حامل واوقفنا الميراث للمحل فاسلمت ثم
ولدت فان الولد يرثه مع حكما باسلامه باسلامها قال
ابن الهيثم رحمه الله تعالى قلت **والمتجه** عدم استثناء ذلك لانه
ورث منه كان حملا **وهذا معنى** قول بعض الفضلاء لنا جحد
يملك انتهى اي لان العبرة في الارث بوقت الموت والحمل كان
وقت الموت محكوما بكفره فلم يرث مسلم من كافر والله اعلم
ولما كان التعبير بالفهم يقتضي سبق شي يفهم قال **فانضم**
انها الطالب ما قلته لك اي علمه علما جازما بدليل قوله **فليس**
الشك وهو التردد بين حكيم لامرية لاحدهما عن الآخر
كالقنين اي الحكم الجازم **فايضا** **وقان** الاولى هل الكفر
كلمة واحدة ام ملل **الاصح** من مذهبنا ان الكفر كلمة واحدة

وهو مذهب الخنفية. والثاني الكفر مطلق وهو مذهب المالكية
والحنابلة قالوا والنصاري ملة واليهود ملة ومن عداها
ملة ولكل من القولين دليل مذكور في المطولات الفايضة
الشافعية بقي من مواعظ الارث ثلاثة ايضا. احدها اختلاف
ذوي الكفر الاصل بالذمة والحراية فلا توارث بين ذي وحربي
في الاظهر وفاقا للخنفية وخلافا للمالكية والحنابلة. وهل المعاهد
والمستامن كالذمي والحربي وجهان ارجحهما كالذمي فيرثهما
ويرثانه خلافا للخنفية. الثاني الردة اعاد الله منها والمسلمين
فلا يرث المرتد ولا يرث حتى لو ارتد اخوان مثلا الى النصرانية
لا توارث بينهما ومال المرتد في ثوب ولو كان انثى خلافا للخنفية
وسواء اكتسبه في حال الاسلام او في حال الردة خلافا لهم
ايضا حيث قالوا ما اكتسبه في حال الاسلام لو رثته المسلمين
وسواء سلم قبل قسمة التركة ام لا خلافا للحنابلة. ولا ينزل الحق
بدار الكفر منزلة موته خلافا للخنفية. والزندقة كالردة خلافا
للمالكية. والذمي الذي لا وارث له يستغرق يكون ماله او الفل
بعد الفروض فناء. الثالث وهو امر المواعظ الستة الدورية
الحكمي وهو ان يلزم من التوريت عدمه كان يقر اخ حازر بان
الميت فيثبت نسبه ولا يرث للدور. وفي الاقرار مباحث
كثيرة وخلاف بين الايمة فراجع في كتابنا شرح الترتيب والله
اعلم بتبني. في قول الذي قام به سبب الارث بعد قول
المص ويمنع الشخص بما الى ان اللعان ليس بما في خلافا لمن زعم

فذلك

ذلك فان انتفا الارث فيه بين الملاعن ومن يدلي به وبين
المنفي لا انتفا السبب وهو النسب وليست امه ولا عصبتها
عصبة له خلافا للامام احمد رحمه الله. وثق ما اللعان ليسا
بشقيقتين خلافا للمالكية. وثق ما الرضا ليسا بشقيقتين عند
الايمة الاربعة. واذا الكذب الثاني نفسه ولو بعد موت الولد
ثبت النسب وترتب عليه مقتضاه ولا التفات للثمة ولو
كان ذلك بعد القسمة وبه قال الشافعي وهو قياس مذهب الامام
احمد رحمه الله تعالى. وقال ابو خنيفة ومالك رحمه الله
تعالى ان كان الولد حيا حين التكنيب ثبت نسبه وكذا ان مات
وخلف ولدا واخا ولدمعه وتنقض القسمة فيها للحاجة
الداعية الى ثبوت نسب ولده او اخيه الموجود من الثاني والا
فلا يثبت ولا توارث لانه لا حاجة الى ثبوت النسب اذن واعلم
انه لا يختص الاستلحاق بالثاني بل لو استلحقه الوارث بعد موت
الثاني لحقه كالمستلحق المورث. قال ابن الهائم قال الرازي
رحمهما الله تعالى في كتاب الاقرار وهذا قطع معظم القراء
انتهى والله اعلم **باب** **القارئين**
اجماعا بالاسباب الثلاثة من الرجال والنساء **والوارثون من**
الرجال بالاختصار اجماعا **عشرة** **اسماؤهم** **معروفة** معلومة
مشهورة عند الفرضيين **فاي** **درة** قال الشيخ سعد الدين
التفتازاني رحمه الله تعالى في شرح العقايد انه اي النسبي
رحمهما الله حاول التعيينه على ان مرادنا بالعلم والمعرفة واحد

بدل قوله ولا عصبتها
ولا امها فليحذر

لا كما اصطلح عليه البعض من تخصيص العلم بالمركبات او الكليات
والعرفت بالبساطة او الجزئيات انتهى والله اعلم اذا تقررت لك
فالاول من العشرة **الابن** والثاني **ابن الابن** مما نزل به درجة
او درجات بمحض الذكور فخرج بذلك ابن بنت الابن ونحوه
من كل من في نسبه للميت انثى **والثالث الاب** **والرابع الجد**
له اي للاب اي من الاب اي من جهة. وخرج به الجد من جهة
الام كما بي الام وقوله **وان علا** اي بمحض الذكور كما بي اي للاب
وابيه وهكذا. وخرج بذلك كل جدي باني وان ورثت
وما قررت من جعل الصغير في قوله له عايدا الى الاب اولى من عود
الي الميت لوجحين. احدهما ان في عود الصغير الي مذكرة في
اللفظ والثاني انه لو عاد للميت لم يخرج به الجد ابو الام الا
ان يقال الجد ابو الام ليس بمجد حقيقة **والخامس الاب** **من اي**
الجهات كانا اي سوا كان من جهة الاب فقط او من جهة الام
فقط او من جهة ما معا وهو الاخ الشقيق **قد نزل الله به**
القرآن اما الاخ للام ففي قوله تعالى وان كان رجل يورث
كلالة او امرأة وله اخ او اخت اي من ام كما قرى به في الشواذ
واما الاخ للابوين والاخ للاب ففي قوله تعالى في اخر سورة
النساء وهو يرثها ان لم يكن لها ولد **والسادس ابن الاخ المدي**
اليه اي الميت المعلوم من المقام **بالاب** وحده وهو ابن الاخ
للاب او مع الادلاء بالام ايضا وهو ابن الاخ من الابوين
وخرج بذلك المدي بالام وحدها وهو ابن الاخ من الام

بينهم الاول اذا اجل الميت عن ارحامه الي الميت يكون فيه مناسبة اليه الصغار من
الانثى في قول الساطع المدي اليه وفي قوله في ابية فان الطارح جعلها
راجعي الي الميت الثبوت الذي في ابية الاب الذي هو جد اول الميت
بدرجته في عبارة الساطع بخلاف ما اذا اجل الصغر راجعا الي الاب فانه
لا يدخل فيها الا ميت كان ميتا له فم بالاولي انثى محض

فاسمع سماع تدبر وتفهم واذا كان **مقالا** اي قولاصادقا
ليس بالمتكذب لانه مجمع عليه لورود في القرآن العظيم
والاخبار الصحيحة او غير ذلك. والخبر وان كان في الاصل
محتملا للمتكذب لكن الخبر الباري تعالى واخبار الرسل
عليهم الصلوة واللام مقطوع بصحتها وكذا اما اجمع عليه
او تواتر **والسابع** **والثامن** **العم** **وابن العم** **من ابيه** اي الميت
والمراد عم الميت اخوا بيه شقيقه وعمه اخوا بيه لابيه وابناؤه
وخرج بذلك العم للام وبنوه **فاشكر لذي** اي صاحب
الايجاز اي الاختصار **والتنبيه** اي الايقاظ فانه ينبغي
على هؤلاء الورث بعبارة مختصر. وسياتي في معنى ذلك
احاديث شريفة عند قوله واشكرنا ظه فجزاه الله خيرا ورحمة
رحمة واسعة **والثاسع الزوج** **والعاشر المعتق** ولما كان
المراد به المعتق وعصبته وصفه بقوله **ذو** اي صاحب **الولاء**
من المعتق وعصبته المتعصبين بانفسهم **فخلة الذكور** الجمع
على رثتهم **هو** **العشيرة** بالاختصار. واما بالبسط فخمسة
عشر الابن وابنه وان نزل والاب والجد ابوه وان علا والاب
الشقيق والاخ للاب والاخ للام وابن الاخ الشقيق وابن
الاخ للاب والعم الشقيق والعم للاب وابن العم الشقيق وابن
الاب والزوجة وذو الولاء **ومن عدا** **هو** **المن الذكور**
فمن ذوي الارحام كابن البنت وابي الام وابن الاخ للام
والعم للام وابنه والحال ونحوهم. ولما انني الكلام على الذكور

المجمع على ارثهم شرع يذكر النساء المجمع على ارثهن فقال **والوارثات**
من النساء بالاختصار سبع لم يعط اني غيرهن الشرع
 اي عطا محبا عليه فان ذوى الارحام من الذكور والاناث
 في ارثهم خلاف سندكم اخر الكتاب ان شاء الله تعالى فالاولي
 من النساء **السبع بنت** **والثانية بنت ابن** وان نزل ابوها بمحض
 الذكور **والثالثة ام مشقة** من اشقت على الشئ خفت
 عليه والاسم منه الشفقة والامر من شأنها ذلك **والرابعة**
زوجة باثبات الها وهو الاول في الفرائض للتمييز وان كان
 الاقص الاشر ترها **والخامسة جدة** من جهة الام او من جهة
 الاب على تفصيل وهو ان امر الام وامها تها المدليات باناث
 خلص وام الاب وامها تها المدليات باناث خلص مجمع عليهما
 فان ادلت الجدة بالجدة كما في الاب فلا ترث عند المالكية
 وترث عند الحنابلة وان ادلت بابي الجدة كما في اب الاب
 فلا ترث عند الحنابلة واما مذهبنا ومذهب الحنفية فيرث
 جميع من ذكرناه وكذا كل جدة تدلي بجدة وارث واما الجدة التي
 تدلي بذكرين اثنين ويعبر عنها بالجدة المدلية بذكر غير
 وارث فهي من ذوى الارحام باتفاق الامة وستاتي في كلام
 المص ان شاء الله تعالى **والسادسة معتقة** وكذا عصبتها
 المتعصبون بانفسهم كاسياني **والسابعة الاخت من اي**
الجهات كانت اي سواء كانت شقيقة اولاد اولام **فقد**
عدهن بالاختصار بانث اي ظهرت واما عدهن بالسط

فعشرة البنت وبنت الابن والامر والجدة من قبلها والجدة
 من قبل الاب والاخت الشقيقة والاخت للاب والاخت للام
 والزوجة والمعتقة **فای** **فای** اذا انفرد واحد من
 الذكور ورث جميع المال الا الزوج والام وكل من انفرد
 من النساء لا يتخوز جميع المال الا المعتقة ومن يقل من العلماء
 بالرد يقول كل من انفرد من الرجال يجوز جميع المال الا الزوج فقط
 وكل من انفردت من النساء يتخوز جميع المال الا الزوجة واذا اجتمع
 كل الرجال ورث منهم ثلاثة الابن والاب والزوجة واذا اجتمع
 اجتمع كل النساء ورث منهن خمس البنت وبنت الابن والامر
 والزوجة والاخت الشقيقة او ممكن المجمع من الصنفين
 ورث الابوان والوالدان واحد الزوجين وسقط من عدل
 مر ذكره كما ستعرف في الحج والله تعالى اعلم **ولما** **اعني الكلام**
 على الورث من الذكور والاناث شرع يبين ما يرثه كل واحد
 منهم مقدما الارث بالفرض لتقدمه على التعصيب اعتبارا
 وان كان الارث بالتعصيب اقوى فقال **باب الفروض**
المقدمة في كتاب الله تعالى والثابت بالاجتهاد هو
 مستحقهما والفروض جمع فرض وهو في اللغة يقال المعان
 اصلها الخز والقطع ومنها التقدير وفي الاصطلاح النص
 النصيب المقدر شرعا لوارث خاص الذي لا يزداد الا بالرد ولا
 ينقص الا بالعول وقدم المص رحمه الله تعالى على ذكر الفروض
 تقسيم الارث الى الفرض والتعصيب فقال **واعلم** **انما**

الناظر في هذا الكتاب **بان الارث نوعان** لا ثالث لهما هما
اي النوعان **فرض** اي ارث به وتقدم معناه انفاً **وتقصيب**
اي ارث به وسياتي تعريفه **على ما قسمنا** اي بهذا التقسيم
والمراد انه لا يخلو منهما لما سياتي انه قد يجتمع الارث بهما
والارث بذلك الاعتبار يكون اربعة اقسام كما ساذكرهم
ان شاء الله تعالى **فالفرض في نص الكتاب** اي القرآن العظيم
ستة والسابع ثبت بالاجتهاد **لا فرض في الارث بنص**
القرآن سواها اي الفروض الستة **البنت** اي قطعا والبنت
القطع. واما السابع الذي هو ثلث الباقي فخرج بقولنا
بنص القرآن. والفروض الستة احدها **نصف** وثانيها
ربع وهو نصف النصف ثم **نصف الربع** وهو الثمن وهو
ثالثها **ورابعها الثلث** وخامسها **السدس بنص الشرع**
في القرآن العزيز **وسادسها الثلثان** وهما اي الثلثان **التمام**
للفروض الستة. ويقال بعبارة اخرى النصف والثلثان
ونصفهما ونصف نصفهما. ويقال غير ذلك من العبارات التي
اخصرها الربع والثلث ونصف كل وضعف كل. واما
اخر الثلثين عن الثلث والسدس مخالفا للغير ومخالفا
لما ساذكرهم عند ذكر اصحاب الفروض لضيق النظم ولانه كسر
مكرر وما تقدمه كسوم مفردة. ثم رغب في الحفظ بقوله
فاحفظ ايها الناظر في هذا الكتاب ما ذكرته لك وما لم اذكر
من هذا العلم وغيره فان حذف المعول يؤذن بالعموم **فاحفظ**

امام اي مقدم على غير خصوصاً ان انضم الي حفظه فلم يحفظ
بل ربما يدعي ان الحفظ بغير فهم لا عبرة به. وينبغي تقييد
العلم بالكتابة ايضاً لما اورد في معنى ذلك. اذا عرفت
واردت معرفة اصحاب الفروض **النصف فرض خمسة افراد**
اي كل منهم منفرد احدهم **الزوج** عند عدم الفرع الوارث
بالاجماع ذكر اكان او انثى لقوله تعالى ولكن نصف ما ترك
ازواجكم ان لم يكن لهن ولد. واما لم يذكر اشتراط عدم
الفرع في ارث الزوج النصف للعلم به من مفهوم ما سياتي
في ارث الربع **والثاني الانثى الواحدة من الاولاد** وهي
البنت عند افرادها عن معصيتها وهو اخوها كما ساذكرهم
لقوله تعالى وان كانت واحدة فلها النصف **والثالث**
بنت الابن الواحدة عند فقد البنت فالتزوف قد الابن
ايضا وعند افرادها عن معصيتها لها من اخ او ابن عم اجماعا
قياسا على بنت الصلب لان ولد الولد كالولد ارثا وحجبا
الذكر كالذكر والانثى كالانثى **والرابع الاخت الواحدة**
الشقيقة عند افرادها عن معصيتها لها من اخ شقيق
او جد بل وعن الاولاد واولادهم الذكور والاناث وعن
الاب **في مذهب كل مفتي** اي مجتهد لان ذلك مجمع عليه واصل
المذهب مكان الذهاب. ثم اطلق على ما ذهب اليه المجتهد
من الاحكام في المسائل اطلاقا مجازيا **وهكذا** وهي
الخامسة وفي بعض النسخ وبعدها **الاخت الواحدة التي**

من الاب عند افرادها عن معصب لها من اخ لاب او جد وعن
 شرطنا فقد في الشقيقة وعن الاشقاء من ذكر او انثى بقوله
عند افرادهن اي عند افراد كل واحدة منهن **عن معصب**
 من ذكرته في كل واحدة. والاصل في ارث كل من الاختين النصف
 قبل الاجماع قوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اخت
 فلها نصف ما ترك. لانهم اجمعوا على ان الآية نزلت في الاخوة
 الابوين والاخوة للاب دون الاخوة للام. ثم اعلم
 ان الذي علم من كلام المص رحمه الله تعالى هو اشتراط فقد المعصب
 لكل واحدة من الاربع واما ما ذكرته غير ذلك فانما تركه غيره
 من المصنفين اكتفاء بذكره فيما سياتي ولو ذكر واجمع ما
 يحتاج اليه في جميع الفروض لادي الى التكرار والتطويل **والرب**
 فرض اثنين ذكر الاول منها بقوله **فرض الزوج ان كان مع**
من ولد الزوجة من قد منعه عن النصف ورده للرب
 وهو الابن او البنت سواء كان منه او من غيره لقوله تعالى
 فان كان له ولد فلكم الربع مما تركن. وذكر الثاني بقوله
وهو اي الرب لكل زوجة او اكثر من زوجة الى اربع **مع**
عدم الاولاد الذكور والاناث لبيت من الزوجة او من غيرها
فيما قدر اي فرض في قوله تعالى وله من الرب مما تركتم ان لم
 يكن له ولد. ولما كان الولد لا يشمل ولد الابن حقيقة
 صرح باولاد الابن بقوله **وذكر اولاد البنين** الذكور
 والاناث **يعتمد حيث اعتمدنا القول في ذكر الولد** فيجب

الزوج من النصف الى الربع والزوجة من الربع الى الثمن لان
 اولاد الابن كالاولاد عند عدمهم ارثا وحجبا بالاجماع الذكر
 كالذكر والانثى كالانثى قياسا على الاولاد كما قدمته **والثمن** فرض
 صنف واحد وهو المذكور في قوله **للزوجة والزوجة** الى
 الاربع **مع البنين** الواحد فاكثرا **مع البنات** الواحدة فاكثرا
 لقوله تعالى فان كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركتم **او مع اولاد**
البنين الذكور والاناث الواحد والواحدة فاكثرا قياسا على
 الاولاد كما سبق **فاعلم ذلك ولا تظن الجمع** المذكور في لفظ البنين
 والبنات واولاد البنين **شرطا** بل الواحد منهم كذلك كما وضحت
فافهم اي علم ذلك **والثلثان** فرض اربعة اصناف ذكر المص الاول
 منهم بقوله **للبنات جمعا** والبراد اثنتين فاكثروا قد صرح بذلك
 في قوله **ما زاد عن واحدة** من اثنتين فاكثرا **فسمع طاعة**
 واذا كان موافقة للاجماع. وما روي عن ابن عباس رضي الله
 عنهما ان البنيتين النصف لمفهوم قوله تعالى فان كن نسافون
 اثنتين فلهن ثلثا ما ترك فنكر لم يصح عنه والذي صح عنه هو
 موافقته للناس كما قاله ابن عبد البر. ودليل الاجماع فيما زاد
 على اثنتين الآية المذكورة وهي قوله تعالى فان كن نسافون
 اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وفي اثنتين القياس على اثنتين
 وهذا من احسن الاجوبة عن شبهة ابن عباس رضي الله تعالى
 عنهما السابقة ان صحته عنه وهي مفهوم قوله تعالى فوق اثنتين
 فاي **قوله سمعنا منسوب** على انه مفعول مطلق وعامله

ذكره

محذوف وجوباً لانه بدل من اللفظ بفعله. والمحذوف عامله
 وجوباً قسمان واقع في الطلب وواقع في الخبر فيجوز ان يكون
 قوله سمعاً واقعاً في الطلب فيكون المعنى فاسمع لمن يقول باستحقاق
 الثلثين من البنات فأكثر الثلثين سمعاً. ويجوز ان يكون من قبيل
 المصدر الواقع في الخبر فيكون المعنى سمعت ما ورد من القول بما
 باستحقاق البنات فأكثر الثلثين سمعاً واسد اعلم. ثم
 ذكر الصم الثاني بقوله وهو اي الفرض المذكور وهو الثلثان
كذلك البنات الابن ثنتين فأكثر قسماً على البنات فافهم
 اي اعلم مقالي اي قولي هذا فافهم **صافي الذهن** اي خالصه من
 كدورات الشكوك والاهام. والذهن الفطنة والمراد هنا
 العقل. ويقال ذهن بالضم ذهانة حفظ قلبه ما وودعه
 وذكر الصنفين الثالث والرابع بقوله وهو اي الفرض
 المذكور وهو الثلثان **الاختين** شقيقتين اولاب كاسيصر
 به **فما يزيد** عن ثنتين كثلاث واربع وهكذا **اقضي به**
 اي بما ذكرته من فرض الثلثين مطلقاً او للاختين فأكثر وهو
 المتبادر **الاحرار والعبيد** اي افتوا به فان العبد لا يكون
 قاضياً. ومراد ان ذلك امر مجمع عليه. **ولما كان** اطلاق
 الاختين شاملاً للاختين من الام صريح بان المراد الاخوات لابوي
 اولاب لا لامر بقوله **هذا** اي ما ذكر من فرض الثلثين للاختين
 فأكثر **اذ كن** اي الاخوات **لامر واب** وهن الشقيقات **اولاب**
 فقط لا لامر فقط **فاحكم** وفي بعض النسخ فاعمل **هذا** اي الحكم

المذكور **نصب** من الصواب ضد الخطأ. وهو من قولهم صاب
 السهم صوباً وصيباً واصاب وقع بالرمية والسحاب الموضع
 امطر فإي **د** لا بد من اشتراط عدم المعصب في ارث
 هؤلاء الاناث الثلثين. ولا بد من اشتراط عدم الاولاد في ارث
 بنات الابن الثلثين وفي ارث الاخوات كذلك. ولا بد من
 اشتراط عدم الاشقاء في ارث الاخوات للاب الثلثين وكذلك
 معلوم. وضابط اصحاب الثلثين ان تقول الثلثان فرض اثنتين
 متساويتين فأكثر من يرث النصف وهي عبارة ابن الهيثم
 الله تعالى قال **الشيخ** ذكر يارحمه الله وخرج بقوله اثنتين
 الزوج وبقوله متساويتين مثل بنت واخت لغرام. ولا
 يتصور اجتماع صنفين لكل منهما الثلثان انتهى **والثلث فرض**
 اثنتين احدهما ذكر بقوله **فرض لامر** بشرطين عدميين احدهما
 ان تكون **حيث لا ولد** ذكر اكان وانثى واحدا كان او متعدداً
 ولا ولد ابن كاسيد ذكر قريباً وثانيهما ان يكون **حيث لا من**
الاخوة جمع اثنان او اكثر كما اشار الى ذلك بقوله **ذو عدد**
 فان العدد حقيقة اقله اثنان فليس الجمع على حقيقة من ان اقله
 ثلاثة ووضح ذلك بقوله **كاثنتين اخوين واثنين**
 اختين وكذلك اخ واخت **او ثلاث** من الاخوة المذكور والاناث
 او المذكور والاناث. او الختاني المنفردين. او مع الذكور والاناث
 او معهما وذلك كله معني قوله **حكم المذكور فيه كالاناث**
 ولا فرق في الاخوة بين كونهم **ابوين** او **مخبرين** او **مختلطين**

اشقا اولاب اولام او مختلفين. ولا بين كونهم وارثين او محجوبين
او بعضهم يجب شخص. والمحبوب بالوصف من الاولاد والاخوة
وجوده كالعدم. والاصل في ذلك قوله تعالى فان لم يكن له
ولد وورثه ابواه فلامه الثلث مع مفهوم قوله تعالى فان كان
له اخوة فلامه السدس. ولما كان اولاد الابن كالاولاد
ارثا وجبا ذكرهم موخر لهم عن الاخوة لان اشتراط عدم الوجود
في ارثها الثلث بالنسبة بخلاف اولاد الابن فبالقياس فقال
ولا ابن ابن واحدا كان او اكثر معها اي لام او بنته
اي بنت الابن واحدة كانت او اكثر **فرضها الثلث** ان انتفى
من ذكر **كابت** هذه العبارة قياسا على الاولاد كما
اشرت اليه وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال
لا يرد لها عن الثلث الا ثلاثة من الاخوة لظاهر قوله تعالى
فان كان له اخوة واقل الجمع ثلاثة. وروي عن معاذ رضي
الله تعالى عنه انه قال لا يرد لها عن الثلث الا الاخوة الذكور
او الذكور مع الاناث. واما الاخوات الصغيرات فلا يردن
عند السدس عند لان الاخوة جمع ذكور والاناث المخلص
لا يدخلن في ذلك. والجمهور على خلافها وجوبها مذكور
في المطولات. ولما كانت الام قد لا تترك الثلث وليس
هناك فرع وارث ولا عدد من الاخوة والاخوات في مسائل
تسميان بالغراوين وبالعريتين ذكرهما مقدما لهما على
الصنف الثاني من يرث الثلث لان ذلك من جملة احوال

اشقا اولاب اولام او مختلفين. ولا بين كونهم وارثين او محجوبين
او بعضهم يجب شخص. والمحبوب بالوصف من الاولاد والاخوة
وجوده كالعدم. والاصل في ذلك قوله تعالى فان لم يكن له
ولد وورثه ابواه فلامه الثلث مع مفهوم قوله تعالى فان كان
له اخوة فلامه السدس. ولما كان اولاد الابن كالاولاد
ارثا وجبا ذكرهم موخر لهم عن الاخوة لان اشتراط عدم الوجود
في ارثها الثلث بالنسبة بخلاف اولاد الابن فبالقياس فقال
ولا ابن ابن واحدا كان او اكثر معها اي لام او بنته
اي بنت الابن واحدة كانت او اكثر **فرضها الثلث** ان انتفى
من ذكر **كابت** هذه العبارة قياسا على الاولاد كما
اشرت اليه وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال
لا يرد لها عن الثلث الا ثلاثة من الاخوة لظاهر قوله تعالى
فان كان له اخوة واقل الجمع ثلاثة. وروي عن معاذ رضي
الله تعالى عنه انه قال لا يرد لها عن الثلث الا الاخوة الذكور
او الذكور مع الاناث. واما الاخوات الصغيرات فلا يردن
عند السدس عند لان الاخوة جمع ذكور والاناث المخلص
لا يدخلن في ذلك. والجمهور على خلافها وجوبها مذكور
في المطولات. ولما كانت الام قد لا تترك الثلث وليس
هناك فرع وارث ولا عدد من الاخوة والاخوات في مسائل
تسميان بالغراوين وبالعريتين ذكرهما مقدما لهما على
الصنف الثاني من يرث الثلث لان ذلك من جملة احوال

الامر مع عدم من ذكر فقال **وان يكن** اي يوجد زوج
وامرأه فقط في فرضية **فثلث الباقي** بعد فرض الزوج
لها اي لام ثابت مرتب وهذه هي احدي الغراوين. والثانية
ذكرها بقوله **وهكذا** للام ثلث الباقي بعد فرض الزوجة اذا
كان الاب والام مع **زوجة فصاعدا** اي فذهب عدد هالي
حالة الصعود على الواحدة الى اربع فهو منصوب بالحالية
من العدد ولا يجوز فيه غير النصب. ولا يستعمل الا بالفا
او يتم نقله الشئ ذكرها عن ابن سيدة **فلا تكن عن المعلوم قاعدا**
بل شمر لها عن ساعد الجد والاجتهاد. وقم لها على قدم العناية
والسداد. فان ذلك من سبيل المرشاد. ففي زوج وام
واب للزوج النصف وللأم ثلث الباقي وهو في الحقيقة
سدس وللأب الباقي. وفي زوجة وام واب للزوجة الربع
وللأم ثلث الباقي وهو في الحقيقة ربع وللأب الباقي. وابقى
لفظ الثلث في فرض الام في صورتين وان كان في الحقيقة
سدسا او ربعا كما قلناه تاديا مع القران وهذا ما قضى به عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه ووافق الجمهور ومنهم الائمة الاربعة
وذلك لاننا لو اعطينا الام الثلث كاملا لزم اما تفضيل الام على
الاب في صورة الزوج واما انه لا يفضل عليها التفضيل المعهود
في صورة الزوجة مع ان الام والاب في درجة واحدة. وخالف
ابن عباس رضي الله عنهما وقال للام فيها الثلث كاملا لظلاله فرض
القران ووافق ابن سيرين الجمهور في مسألة الزوج وابن عباس



يرث كل من الاب والام السدس **مع ولد الابن**
 ذكر اكان او انثى **الذي مازال يقفوا اثره** اي الولد اي يتيبه
ويحتدي بالذال المجمة اي يقتدي به في الارث والحجب
 قياسا عليه الذكر كالذكر والانثى كالانثى. فتلخص من هذا
 كله ان الاب يرث السدس مع الابن او ابن الابن او البنت
 او بنت الابن وان الام ترث السدس مع الابن او ابن الابن
 او البنت او بنت الابن. **ولما كانت الام تزيد على الاب**
 بانها ترث السدس مع العدد من الاخوة مطلقا ذكر ذلك بقوله
وهو اي السدس لها اي الام ايضا مع الاثنين من اخوة
الميت فاكثر مطلقا فلذا قال **فقس هذين** اي عليهما في كلاي
 ما زاد او فقس بعض افراد الاثنين مما لم تشمله الآية على ما شملته
 منها فان ارثها السدس مع اثنين من الاخوة منحصر في خمس
 واربعين صورة بينتها في شرح الترتيب. **والثالث الجد**
 وقد ذكر بقوله **والجد** الذي لم يدخل في نسبته للميت انثى
مثل الاب عند فقده اي الاب في حوز ما يصيبه من السدس
 مع الفرع الوارث جامع بينه وبين التعصيب عند عدم
 الفرع المذكور على ما سياتي **وفي مده** اي ممدوده اي
 رزقة الموسع من قوتهم مد الله في رزقته اي وسعه فيكون
 تأكيد لقوله في حوز ما يصيبه. **ويصح ان يكون المراد**
 بقوله **ومده** اي حجيته من قوتهم رجل مديد القامة اي
 طويل الباع فكان الحاجب لقوته مديد القامة طويل

الباع اذا انقرض ذلك فالجد كالاب عند فقده ارثا وحجبا
 الا في ست مسائل اقتصر المص على ثلاثة منها ذكر الاولى
 منها بقوله **الا اذا كان هناك** مع الجد **اخوة** اشقا والاب
 فليس كالاب في ذلك **لكونهم** اي الاخوة **في القربى** الي الميت
وهو اي الجد اسوه اي سواه في جهة واحدة لانهم فرع الاب
 والجد اصله فيرثون مع على تفصيل سياتي في بابهم ان شاء الله
 تعالى. **واما الاب** فيحجبهم كسبائتي في الحجب ان شاء الله تعالى
 واما الاخوة للام فالاب والجد في حجبهم سواء كسبائي ايضا
 وذكر الثانية بقوله **او بمعنى الوارث** والا اذا كان هناك
ابوان اي اب وام **معهم** اي الاب والام **زوج ورث**
 فان للام مع الاب ثلث الباقي كما تقدم ومع الجد لو كان
 بدله ثلث جميع المال كما صرح به بقوله **فالام للثلث مع الجد**
 لو كان بدله الاب **ترث** فتكون المسألة زوجا واما وجدا
 فللزوجة النصف وللأم الثلث كاملا وللجد الباقي. **ولم**
 ننظر الى كونها تاخذا اكثر منه لانها اقرب منه بخلافها مع الاب
 لانها في درجة واحدة كما تقدم. وذكر الثالثة بقوله **وهكذا**
ليس الجد شيئا بالاب في زوجة الميت **وامر واب**
 فان لها مع الاب ثلث الباقي كما تقدم ولو كان الجد بدل الاب
 كانت المسألة زوجة واما وجدا فيكون للام الثلث كاملا
 وللزوجة الربع والباقي للجد لان الجد وان لم يفضل عليها
 التفصيل المعروف لا محذور في ذلك لكونها اقرب منه بخلافها

مع الاب كما تقدم. ولما ذكر ان الجد يخالف الاب في مشاركة
 الاخوة وكان الكلام في تفاصيل احوال ذلك مما يطول اخر
 حكمهم الى ان يعقد له بابا يخصه في المحل اللائق به وبنيه على
 ذلك بالوعد بذكره بقوله **وحكمه وحكمهم** اي الجد والاخوة
 مجتمعين **سياتي** ان شاء الله تعالى **محل البيان في الحالات**
 الاتية في باب معقود لذلك يسمى باب الجد والاخوة والزوجة
 مما خالف فيه الجد الاب ان الاخوة لغير ام وبنيهم يحبون
 الجد في باب الولاء بخلاف الاب. والخامسة ان الاب يحب
 ام نفسه ولا يحبها الجد. والسادسة ان الاب في نحو بنت
 واب يرث السدس فرضا والباقي تعصيا بخلاف ولو كان
 الجد بدل الاب فذلك على المخرج وبه قطع الشيخ ابو محمد الجوني
 وقال **النووي** انه الاصح والارح. وقيل انه ياخذ بالتأني
 جميعه تعصيا ورجحه صاحب التتمة وقال انه المذهب ولم
 يرجح الراجح عنده تعالى شيئا من الوجهين فصار في الجد الاب
 في جريان الخلاف وان كان المرجح انه كعوفيه. والرابع من يرث
 السدس بنت الابن وقد ذكرها بقوله **وبنت الابن** او بنات
 الابن المتخاذيات **تاخذ** او ياخذن **السدس اذا كانت** او كن
مع البنت الواحدة تكملة الثلثين الاجماع ولقول ابن مسعود
 رضي الله عنه في بنت وبنت ابن واخت لا قضين فيها بقضايي
 صلي الله عليه وسلم لبنت النصف ولبنت الابن السدس تكملة
 الثلثين وما بقي فلاخت رواء البخاري وغيره. وقيل على ذلك

كل بنت ابن نازلة فاكتر مع بنت ابن واحدة اعلى منها وقد اشار
 الى ذلك بقوله **منا لا يجتدي** اي اجعل ذلك مثلا لا يجتدي
 به ويقاس عليه غيره. والخامسة من يرث السدس الاخت
 للاب وقد ذكرها بقوله **وهكذا الاخت** التي ادلت بالاب
 فقط فاكتر تاخذ السدس **مع الاخت** الواحدة **التي بالابن**
يا ايجي تصغيرا **ادلت** تكملة الثلثين بالاجماع قياسا
 على بنت الابن فاكتر مع بنت الصلب. وتقيدي بالواحدة
 في كل من البنت والاخت الشقيقة وقولي تكملة الثلثين كل
 ذلك يخرج ما لو كانت بنت الابن مع بنتين او كانت الاخت
 للاب مع شقيقتين فانها لا ترث السدس بل تسقط ما لم
 تعصب كما سيأتي. والسادس من يرث السدس الجد فاكتر
 وقد ذكرها بقوله **والسدس فرض جده** صحيحة **في النسب**
 لا في الولاء **واحدة** او اكثر كما سيأتي في كلامه قريبا **سوا كانت**
لامر او كانت **لاب** اي من قبل الام او من قبل الاب. وسواء كانت
 معها ولد ام لا وسواء كان له اخوة ام لم يكن لما ورد في ذلك
 والسابع من يرث السدس الواحد من ولد الام وقد ذكره
 بقوله **وولد الام** ذكر كان او انثى **ينال السدس** اجماعا لقوله
 تعالى وان كان رجل يورث كلالة او امرأة وله اخ واخت
 فلكل واحد منهما السدس. والمراد الاخ والاخت للام كما قرئ
 به في الشواذ **والشرطي** **افران لا ينسج** للانية
 الكريمة المذكورة فانهم اذا كانوا متعددين كان لهم الثلث كما

تقدم. وفي بعض النسخ بدل هذا البيت. وولد الامر له اذا
انفرد. سدس جميع المال بضاقد ورد. وهو بمعناه بل
اصر 2 لان فيه التصريح بان ذلك قد ورد بالنضاي في
القران العظيم العزيز. ولما انهي الكلام على ميراث السدس
شرح يتكلم في شئ من احوال الجدات استطراداً. واعلم
قبله انه اذا اجتمع جدات فتارة يكن في درجة واحدة
وتارة يكون بعضهن اقرب من بعض وعلى كل تقدير فتارة
يكن من جهة واحدة وتارة يكن من جهتين وقد ذكر حكم
المساويات بقوله **وان تساوي نسب الجدات**
حيث كن ثنتين فاكثر من جهة واحدة او من جهتين **وكن**
كلهن وارثات بان لا يكون فيهن جدة محجوبة ولا فاسدة وهي
التي تدلي بذكريين اثنتين كقدمته وكما سياتي **فالسدس**
بينهن بالسوية وان ادلت احدها او احداهن بجهتين
او اكثر وغيرها بجهة واحدة على الارحج عندنا وبه قال
ابو يوسف رحمه الله تعالى والثاني وهو محكي عن ابن سريج
رحمه الله يقسم السدس بينهما او بينهما بحسب الجهات لذات
الجهتين مثلاً ثلثاه ولذات الجهة ثلثه وهو قول زفر
ومحمد بن الحسن والحسن بن زياد وجماعة قال **الوحي**
وهو قياس قول احمد بن حنبل رحمه الله وقوله **في القسمة**
العادلة الشرعية وفي بعض النسخ المرضية يشير به الى ما ووي
الحاكم على شرط الشيخين انه صلى الله عليه وسلم قضى للجدتين

في بعض النسخ
وكانت
وهو الخ
او هو

في الميراث

في الميراث بالسدس ونسب الاكثر منها عليها فاقية
اذا كانت احدي الجدتين محجوبة بالاب كالو خلف جدة ام ام
وجدة ام اب مع الاب فالسدس للاولي وحدها والباقي للاب
على الارحج وقيل لام الام نصف السدس والباقي للاب لانه هو
الذي حجب امه فترجع فائدة الحجب اليه وهذا عندنا واما عند
الحنابلة فالسدس بينهما ولا يحجب امه نفسه. وعن هذه الجدة
المحجوبة تراحت مرتبة بقولي انفا بان لا يكون فيهن جدة محجوبة
اعلم. ثم ذكر حكم ما اذا كانت احدها اقرب من الاخرى وهما
من جهتين مقدما ما اذا كانت القرني من جهة الام فقال
وان تكن الجدة قرني لام اي من جهة الام كام ام **حجت**
ام اب اي من جهة الاب **بعدي** كام ام اب وكام اي اب
وسدس اسلبت اي اخذته وحدها كاملا لانها اقرب منها
ثم ذكر حكم ما اذا كانت القرني من جهة الاب فقال **وان تكن**
الجدة قرني بالعكس من الاولي بان كانت القرني من جهة
الاب كام اب **والبعدي** من جهة الام كام ام **فالقولان**
فيها مذكوران **في كتب اهل العلم** من الشافعية وغيرهم رضي
الله عنهم **منصوصان** للامام الشافعي رضي الله عنه وهما ايضا
روايتان عن زيد بن ثابت رضي الله عنه احدهما **لا تسقط**
البعدي من جهة الام بالقرني من جهة الاب بل تشتركان
في السدس **على الصحيح** وبه قال مالك رحمه الله تعالى لان التي
من جهة الام وان كانت ابعد فهي اقوى لكون الام اصلا

في ارث الجدات فعَدَل قَرَب التي من قبل الاب قوة التي من
قبل الامر فاعتدلا فاشتركا. **والقول الثاني** انها تجبها جريا
على الاصل من ان القربي تجب البعدي وبه قال ابو حنيفة رحمه
الله تعالى وهو المقتضى به عند الحنابلة رحمهم الله تعالى **والتفصيل**
اي المعظم من الشافعية والمالكية **على الصحيح** بهذا القول الاول
ولما كان في عبارة السابقة وهي قوله وكن كلهن وارثات
ايما الى ان من الجدات غير وارثة وهي المعبر عنها بالجدة الفاسدة
وهي التي اجترزت عنها فيما سبق بقولي صحيحة بينها هنا بقوله
وكل من ادلت من الجدات **بغير وارث** كما راي الامر فان ابنا
الامر غير وارث ويعبر عنها بالتي تدلي بذكر بين اثنيين
فما لحاظ حفظ من الموارث لانهما من ذوي الارحام فلا توت الا
عند من قال بتوريث ذوي الارحام كما تقدمت الاشارة
الى ذلك في الكلام على الوارثات. **قاي** دة حاصل القول
ان الجدات عندنا على اربعة اقسام. القسم الاول من ادلت بمحض
اناث كما الامر وامهاتها المدليات باناث خلص. والقسم
الثاني من ادلت بمحض ذكور كما الاب وامر ابي الاب وامر ابي
ابي الاب وهكذا بمحض الذكور. والقسم الثالث من ادلت
باناث الى ذكور كما ام اب وكام ام ابي اب وهكذا وكل جدة
كانت من هذه الاقسام الثلاثة فهي وارثة عندنا وعند الحنفية
وهي المعبر عنها بالجدة الصحيحة. والقسم الرابع عكس الثالث
وهي من ادلت بذكور الى اناث كما راي الامر وهي السابقة في قوله